تقديم

أ.د. نادية محمود مصطفى

إن تجديد الوعي الحضاري وإيقاظه، وخاصة في مرحلة الثورات، وبدرجة أخص حين تواجه هذه الثورات تحديات، يتطلب أمرين: من ناحية أولى- استدعاء الكثير من المفاهيم، الداخلية والخارجية، مثل: الديمقراطية، والعدالة، والتغيير العالمي، والقوة، والانتماء والهوية. كما يتطلب -من ناحية أخرى- تقويم الخبرات والتجارب، وخاصة تلك المتصلة بالحركات السياسية الإسلامية، وتلك المتصلة بخبرات النماذج الفكرية الإسلامية عن الأمة والنهوض والتجديد، أو المتصلة بتاريخ الاستعمار أو بدور قوى إقليمية في جوارنا الحضاري. ناهيك بالطبع عما يتصل بخبرة الثورة المصرية ذاتها كنموذج حضاري وما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية منبعها النظام الدولي والإقليمي المحيط بكافة الثورات العربية.

ولقد تعددت مداخل تحليل الثورة المصرية (ثورة 25 يناير)

وتطور مسارها عبر ما يزيد عن الأربعة أعوام حتى الآن، ما بين المداخل الاجتماعية والاقتصادية والمداخل السياسية، سواء المتصلة بتوازنات القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية أو توازنات القوى المدنية والشعبية والدينية. وبقدر ما كان الداخل حاضرًا بوطأة تحولاته على الثورة وهي تواجه ثورة مضادة، بقدر ما كان الخارج حاضرًا أيضًا بقوة، سواء فيما يتصل بالإطار الإقليمي "غير الصديق" للثورات في عمومها، أو فيما يتصل بالإطار العالمي؛ حيث أضحت مصائر الثورات والثورات المضادة أوراق مناورة في لعبة التوازنات بين القوى الكبرى.

لقد صدر العدد الأول من سلسلة الوعي الحضاري عن مركز الحضارة تحت العنوان التالي: "الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا"، فلقد كانت الثورة المصرية محفزًا لبداية إصدار هذه السلسلة، ولقد توالت السلسلة لتقدم حتى الآن الموضوعات التالية:

الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (1)، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (2)، مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين... رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي:

من فقه الأصول إلى فقه الواقع وفقه التاريخ، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، أمتي في العالم: مقدمات الحكيم البشري، الثورات العربية في النظام الدولي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005 – 2013)، قرن الرعب الأفريقي: الغزو والمقاومة، قراءات في فكر أعلام الأمة.

ولعل الأعداد الصادرة من السلسلة حتى الآن تكون قد أسهمت في الاستجابة لبعض هذه المتطلبات. ويظل الاحتياج قائمًا لمزيد من العمل في مجالات أخرى، حفزًا للوعي الحضاري وتجديده.

ومن قلب هذه التفاعلات متعددة المستويات، التي تحول معها حديث الثورات إلى "الحرب على الإرهاب"، تقفز قضيتان مرتبطتان: العنف والديمقراطية في أوطاننا، خاصة في حالة الثورة المصرية؛ فلقد بدأت الثورة سلمية وحققت هدفها الأول (إسقاط مبارك) سلميًا، ولكن سرعان ما قفز العنف المادي والهيكلي-على حد سواء- إلى مشهد الصدارة بالتدريج المتصاعد، مثيرًا التساؤل حول مآل المسار الديمقراطي الوليد، وحتى كانت صدمة العنف الكبرى التالية لواقعة

3 يوليو 2013، التي قام على إدارتها نظام 3 يوليو الذي مثَّل تهديدًا للديمقراطية الوليدة.

لذا؛ وفي هذا الإطار، يسعد مركز الحضارة للدراسات السياسية أن يقدم في العدد الثالث عشر من السلسلة دراسة متعمقة للأستاذ الدكتور عبد الفتاح ماضي تحت عنوان "العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة".

obeikandl.com

تمهيد

تشهد عمليات تغيير نظم الحكم درجات متفاوتة من العنف، وترتفع حدة أعمال العنف في حالة الثورات والانتفاضات الشعبية. وفي الحالات العربية، أدت الأوضاع الداخلية المتردية في سجل الحريات والاقتصاد والتبعية للخارج في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إلى ظهور حركات تغيير عنيفة كالحركات التي أطلق عليها الحركات «الجهادية» وتنظيم القاعدة. ثم أدت ذات الأوضاع تقريبا إلى ظهور حركات تغيير سلمية تنادي بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية في مطلع الألفية الجديدة. ومع انسداد أفق التغيير السياسي التدريجي، اندلعت ثورات عربية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا. وبالرغم من البدايات السلمية لهذه الثورات بشكل عام، إلا أنه – ومع تآمر قوى وحلفاء الأنظمة القديمة وممانعة قوى إقليمية ودولية للتغيير – سرعان ما تغيرت الأمور وتعثرت مسارات التغيير واندلعت أعمال العنف بدرجات متفاوتة.

ومن هنا يحاول هذا الكتاب دراسة العنف السياسي أثناء مرحلة

التغيير الثوري في مصر، ويطرح عددًا من الأسئلة المحورية، هي: ما أبعاد العنف السياسي الذي شهدته مصر أثناء عملية التحول الديمقراطي في أعقاب ثورة 25 يناير وما تلاها من تطورات؟ وما أسباب هذا العنف؟ وما آثاره على عملية التغيير؟ وستتم معالجة هذه الأسئلة من خلال الإجابة عن مجموعتين من الأسئلة الفرعية. المجموعة الأولى تتضمن: ما موقع العنف في حالات التحول الديمقراطي المختلفة؟ وما علاقة العنف بأشكال التغيير الثوري تحديدا؟ ومتى وكيف تنجح الثورات التي تستهدف إقامة نظم حكم ديمقراطية؟ أما المجموعة الثانية فتهتم بما يلي: ما طبيعة عملية التغيير السياسي التي شهدتها مصر؟ وما مشاهد العنف السياسي التي ظهرت؟ وكيف تمت إدارة المرحلة الانتقالية في مصر بعد الثورة؟ وكيف أثرت تطورات المشهد المصري على اندلاع أعمال العنف؟ وكيف يؤثر العنف على مستقبل عملية التحول الديمقراطي في مصر؟

وتستهدف الدراسة إنجاز ثلاثة أهداف رئيسة، أولها: تحديد موقع العنف في الطرق المختلفة لعمليات التحول الديمقراطي، وتحليل علاقة العنف بعمليات التغيير الثوري في العقود الأربعة الأخيرة بشكل عام، وثانيها: رصد طبيعة حالة الانتقال إلى الديمقراطية في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير وبعد 30 يونيو 2013 وتحليل مظاهر

العنف السياسي ومسبباته، وثالثها: محاولة رصد نتائج عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتفشي مظاهر العنف على المشهد السياسي العام ومستقبل الثورة المصرية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على علاقة العنف بطبيعة عملية التغيير السياسي الذي شهدته مصر منذ اندلاع ثورة يناير حتى وقتنا المعاصر، وتحليل أثر الكيفية التي أديرت بها المرحلة الانتقالية على ظهور العنف السياسي، فضلا عن دراسة أثر اختيارات النخب والقوى السياسية المختلفة على المشهد العام في مصر، كما تنتهي الدراسة إلى بعض النتائج التي يمكن أن تساعد في مواجهة مشكلة العنف السياسي وإنجاز الانتقال إلى الديمقراطية.

وتستند منهجية هذه الدراسة على مدخل الانتقال إلى الديمقراطية الذي يهتم بتحليل اختيارات ومواقف الفاعلين الأساسيين خلال عملية الانتقال إلى الديمقراطية، ودراسة أثر هذه الاختيارات والمواقف على عملية التحول الديمقراطي مع التركيز على أعمال العنف المصاحبة. وسوف يتم هنا عرض مداخل الانتقال إلى الديمقراطية والتعرف على موقع العنف في هذه المداخل، فضلا عن اختيارات النخب وقادة التحول والأوضاع والظروف التي تهيئ المجال إلى انتشار - أو

عدم انتشار – العنف خلال مراحل الانتقال. كما تستخدم المنهجية أداة المقارنة لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الحالات التي تتسم بقدر من السمات المشتركة فيما يتصل بالتغيير السياسي وطرق إدارة المراحل الانتقالية وآثار أعمال العنف في مسار التغيير السياسي، وذلك وصولا إلى دراسة الحالة المصرية بقدر من التفصيل.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تتضمن الدراسة قسمين وخاتمة: القسم الأول بعنوان «التغيير السياسي والعنف: نظرة مقارنة» وهو يتضمن نبذة مقتضبة عن العنف والعنف السياسي، وموقع العنف في مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، والتغيير الثوري والعنف، وفعالية حركات التغيير العنيفة وغير العنيفة. أما القسم الثاني فينصب الاهتمام فيه على الحالة المصرية، وسيتم هذا من خلال مرحلتين اثنتين، الأولى تتناول الفترة من 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيو 2013، والثانية تعالج الفترة التي تلت 30 يونيو 2013 وحتى كتابة هذه الدراسة في أغسطس 2014.